الديمقراطية فى إطار الحركة الوطنية

—

كان من الطبيعى أن يكون غزو الإنجليز مصر دفاعا عن الحكم المطلق ، وان يكون الاحتلال إجهاضا للتجربة الديمقراطية من حيث هو عدوان على الاستقلال الوطنى . على أن الهزيمة قطعت سياق حركة " مصر للمصريين " فلما ظهرت براهمها الجديدة مع بداية القرن العشرين ، وجدت احتلالا عسكريا وتمايزا بين سلطة الخديو وسلطة الإنجليز . وأوقعها هـذا الازدواج مع ضعفها فى أن بدت الحركة الوطنية كبار متميز عن تيار الحركة الديمقراطيـة . ولم يستطع تيار " اللواء " ثم الحزب الوطنى أن يكتشف الديمقراطية كامر متضمن فى مطالبة الوطنية ، ولم ينظر إلى الخديو وحكمه المطلق بالنظرة دائما التى يرى بها الاحتلال ، ولكـن هذا مع الإنجليز من أن يحاولوا اصطناع الديمقراطية لصالحهم وفرض هذا على كثيـر مـن المصلحين سعد زغلول أن يحققوا بعض الاصصلاحات المناوئة لسلطة الخديو الغشوم ، وهم مستندون إلى تأييد كرومر . ولم يكن لمثل هذا الوضع الشاذ أن يستثمر ومالبث هو المقاومـة السحرية أن تأرب بين الإنجليز والخديو بما عرف بسياسة الوفاق ، وسارع هذا مـن خطـى التقارب بين الوجهين الوطنى والديمقراطى من المسألة المصرية . وعرفت مظاهرات الحزب الوطنى التى تطالب بالدستور وتحتج على تنفيذ حرية الصحافة فى 1909 ، 1910 ، ثم جاء تأييد كل من الحزب الوطنى وحزب الأمة لسعد زغلول فى انتخابات الجمعية التشريعية فـى 19132 بمثابة " الخطبة " لزواج حدث بعد خمس سنوات فى 1919 ، وقد جاء إعلان الحماية البريطانية على مصر مع بداية الحرب العالمية فى 1914 وفرض الحكم العرفـى العسـكرى البريطانى جاء ذلك مساهمة فى البعث الجديد " مصر للمصريين " كشعار جامع يواجه وحـدة الحكم المطلب والاستعمار .

ثورة 1919

—

واجه المصريون بثورة 1919 أقوى دول الأرض ، على حد تعبير سـعد زغلـول ، بريطانيا التى خرجت منتصرة من رحب عالمية ضروس ، كان فعلهم ذاك أعظـم ممارسـة ديمقراطية عرفوها .

" كان قبلهم أنهم قاموا على عقب رجل واحد ضد الاحتلال والحكم الفردى المطلـق مما .. وان استوت لهم تنظيماتهم بنشأة الوفد . وأن استلهم الوفد الحسـنة الجامعـة " مصـر للمصريين " فى الظروف الجديدة ، بناء الوطن المستقل الديمقراطى وذلك فى حدود المفهـوم السائد وقتها للاستغلال وللديمقراطية . وقد سار الرجمان معا . فى حركة الوفد ، وفى قائـدة الحزب الوطنى ، وفى تهاون الأحرار الدستوريين ، وفى مؤامرات الملك وفى الإنجليـز، على خلاف فى التفصيل ليس المجال مجاله .. وجاء تصـريح 28 فبرايـر 1922 كعمليـة سياسية متصلة لكانا خطة واحدة قيمة استهدفه منها الإنجليز والأحرار " الملك " وواجهها الوفد بموقف مقاوم واحد ، ثم استطاع أن يكسب خبرتها لنفسه فى صراع اسند على السنين التالية .

فى 1907 ظن الاحتلال أنه قادر بمساندته تكوين حزب الأمة ، أن يعمق الصدع بين وجهى الحركة المصرية ، فتنشأ حزب الأمة قبل غيره من الأحزاب ، ولكن طبيعة الاحـتلال اجبرته على أن يساك مسلكا يهدم به هدفه ، إذ تخالف مع الخديو الحاكم المطلق ثـم مـارس الحكم المطلق بنفسه مع إعلان الحماية .

وفى 1923 صور له غرور السلطة ، أنه قادر بمساندته تكوين الأحرار الدستوريين ، أن يعيد الصدع من جديد فكان استيعاب الوفد لوجهى الحركة المصرية ، مما أسرع فى إفشال الخطة ، ومالبث الأحرار الدستوريين أن ارتدوا فى الحرية ، والدسـتورية معـا ، منـذ 1928 خاصة .

من 1924 إلى 1952 تولى حكم مصر 38 وزارة " لماءا استبعدت من هـذا العـدد التعديلات الوزارية الطارئة والمؤقتة " الروتينية " لمارت 92 نظاما وزاريا ، يمثل عشـرة انتخابات برلمانية فضلا عن فترة أوقف اليها البرلمان وأخرى ثلث حريق القاهرة حتى قيـام ثورة 1952 ، فى هذه المدة تولى الوفد الحكم ست مرات اسقط فى أربعـة منهـا بـانقلاب دستورى بسبب مواته فـى المسـألة الوطنيـة (1924 ، 1928 ، 1930 ، 1952) ومـن

الوزارات غير الوفدية التى سقطت بعد مباحثات مع الإنجليز ونتيجة عـدم إمكانهـا توقيـع المعاهدة معهم ، وزارة ثروت 1928 ، محمد محمود 1929 ، صـدقى 1923 ، صـدقى ، 1946 ، وكل ذلك يوضح مدى الارتباط بين المسألتين الوطنية والديمقراطية ، وصار علـى مستوى البادهة السياسية لدى المصريين ، أن من يضرب النظام الديمقراطى أو ينصرف بـه أو ينتهكه أنما يمهد للتعاون مع الإنجليز " وأن النضال الديمقراطى هو نضال وطنى باللزوم ، وضرب الديمقراطية خيانة وطنية .

والملاحظ أيضا فى تاريخ تلك الفترة ، أن دستور 1923 فى إطار القـوى السياسـية التى أوجدته وعايشته لم يتم تنظيما ديمقراطيا أمثل ، كان فيه من الفجوات ما فـى اسـتقلال مصر من الفجوات ما فى استقلال مصر من فجوات ، وعلى رأسها فى المجالين وجود جيش الاحتلال ، وقد طلع الدستور ، وقانون المطبوعات لسنة 1881 يفيد حرية النشر ، وقانون 60 لسنة 1914 يعاقب بالحبس من يتجهرون خمسة أشخاص فأكثر (رغم أن ثورة 1919 كانت تجمهرا لثلاثة عشر مليونا هم سكان مصر) وقبل إصدار الدستور صدر فى 1923 قـانون الأحكام العرقية وقانون تنفيذ حرية الاجتماع ثم صدر الدستور بتحطين بتعلقات بتقييد حريتى السعادة والاجتماعات وفشل الوفديون فى تعديل قانون الاجتماعـات فـى 1924 و 1928 ، ومنع محمد محمود قانون اشتغال الطلبة بالسياسة فى 1929 ، واصدر صدقى قانونـا يعيـد النشر فى 1931 ، كما أصدر فى 1946 ما سمى بقوانين مكافحة الشيوعية . ثم جاءت تجربة الحكم العربى مع إعلان الحرب العالمية فى 1929 حتى 1945 ، ثم مع حزب فلسطين فـى 1948 حتى 1950 ثم مع حريق القاهرة من 1952 .. الخ . ومورست مصادرة الصـحف ومنع الاجتماعات والانتقالات .

ان كانت تلك القيود قد عاشت الحركة الشعبية ، فهى لم تستطيع أن عليها ومرجع ذلك أن الحريات وأن كانت مناخا للممارسة ، فليس عليها مدار تلـك الممارسـة أنمـا مدارها على وجود الجمعيات السياسية على المستوى الجماهيرى ، وعلى التنظيم الديمقراطى للحكم . فبرغم تلك القيود لم يستطيع الاحتلال أن يفرض معاهدة لم قرض عنهـا الأحـزاب الجماهيرية الأساسية ، ولا استطاع الملك أن يهنا مجلسة فى السلطان المطلق غير المنـازع ، ورغم ذلك استطاع الوفد أن يقم ستة انتخابات من عشرة على مـدى الأعـوام الثلاثـين . واكتسبت مواقع بالصراع والأمر الواقع ونفذت الموازين السياسية بالتـدريج داخـل السـلطة

نفسها وأما التكاتف والدهم المتبادل من الأحزاب والصحافة والبرلمان وبعض مواقف المحاكم .. وهكذا حتى بلغت الحركة السياسية الجيش نفسه ، وثابت ثورة 73 يولية 1952 .

ثورة 1952

جاءت ثورة " 23 يوليه " بالنظافة حادة فى صدد هذا الموضوع وهى صلة الديمقراطية بالمسألة الوطنية . لم تمض بها الشهور كثيرا ، حتى خلصت الملك وألغت الملكية وأقامت الجمهورية وحددت الملكية الزراعية وصادرت أملاك أسرة محمد على وانهت الوقف الأهلى وإلغت الألقاب وأطاحت شريحة اجتماعية كاملة كانت من أخطر معوقات التطور الديمقراطى . وفى الوقت ذاته ، وبالعملية السياسية ذاتها ، ألغت الأحزاب ، حتى ما كان بنادى بما تنجز ، ومارست الرقابة الشديدة على الصحف ، حتى ما كان منها بنادى بما تنجز ، ومنعت التحرك الشعبى ، مظاهرات أو اجتماعات ومارست الاعتقال .. الخ .

وفى الوقت ذاته كافحت الاحتلال الانجليزى ، وسارت على هذا الدرب الجديد لا تجيد انتقض باعتبار أن ضربنا الحياة الديمقراطية (بمفهومها السائد) هو مسلك غير وطنى ، ونظرا إلى المفاوضات مع الإنجليز والى اتفاقية 1954 من هذا المنظور ، وباعتبار سلكها تفريطا فى المجالين . بلغ الصراع قمته فى 1954 وانتصر نظام 23 يوليه على جميع مفاوضيه . ولكنه لم يكسب التسليم بوجهة الجديدة ، وبقى الظن أن انتصار النظام فى تفريط فى المسالة الوطنية ، ولكن 23 يوليه انطلق بعد ذلك يحقق من الانتصارات الوطنية ما بلغ ذروته فى تأميم القناة وفشل عنوان 1956 واتخاذ سياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز والوحدة العربية .. مما بلغ بمصر إلى أمه من أمه الشموخ الوطنى ، وبما حدث فى 1956 خاصة ، استسلم الرأى العام المصرى فى مجموعة بوجهه 23 يوليه الوطنية غير الديمقراطية ، ووطنى بتحمل بين المسألتين كطريق جديد مغطى

وخالى البعض فى هذا الشأن بقوله ان النظام الديمقراطى بمعناه السائد ضار بالحركة الوطنية أدى الى تفتيت الوحدة اللازمة

ثم جاءت الوحدة بين مصر دستوريا 1958 ، وإجراءات التخول الاجتماعى العميقة ونمو القطاع العام وعينته الاقتصادية وبناء الاتحاد الوطنى المستقل كل ذلك أضاف رصيدا كبيرا إلى النمط القائم ، ويؤكد صوابه فى مجال المسألة الاجتماعية أيضا ، وكان يمكن

لانفصال سوريا فى 1961 أن كشف عن الخلل الحادث ، لولا أن الحدث ضاع فـى السـياق الجارف وانحصر جهود المجتهدين تقريبا فى المطالبة بالضمانات الفردية ضـد الإجـراءات الاستثنائية مع ترشيد الإدارة وتكوين التنظيم السياسى للدولة دون أن يصل فى غالب الحالات إلى مناقشة اسمى البناء السياسى للدولة .

وقد تمثلت هذه الأسس ، حسبما يظهر فى سياق التجربة التاريخية ، وحسبما بلورها دستور 1964 ، فى أن الدولة صارت الجهاز السياسى الوحيد فى المجتمـع ، وفـى إلغـاء الوطنية الحزبية تماما ، ولم يكن الاتحاد الاشتراكى يقوم بالوظيفة الأساسية للحـزب وهـى صنع القرار السياسى ، أنما اقتصر دوره على كونه واجهة شعبية لجهاز الدولة ، فهو نظام لا حزبى (ليس نظام حزب واحد ولا تعدد أحزاب) يقوم فيه جهاز الدولة بالوظيفتين السياسـية والايجارية معا . وفى دمج السلطات التشريعية والتنفيذية ، وتركز السلطة الشديد فـى يـد رئيس الدولية كسلطة فردية طليقة ، مع السيطرة على الصحافة وغيرها مـن أدوات النشـر والإعلام .

وجاءت هزيمة يونية 1967 تتمثل تاريخا لدى الرأى العام المصرى نيابة النصل بين المستأنفين الوطنية والديمقراطية وليعودا لسابق عهدهما كيانا سياسيا واحدا . وطرحت البحث فى مدى كتابة البناء السياسى لضمان الاستغلال الوطنى السياسى والاقتصـادى واسـترخت بالهزيمة قوى التماسك فى البناء السياسى ، وانفجر الوضع بعدها مرتين مما اصطلح على صراع مراكز القوى . فى نهاية 1967 ، وفى مايو 1971 . فى المرة الأولى ارتفع شـعار الديمقراطية وسيادة القانون وان بيان 30 مارس 1968 وجرت انتخابـات جديـدة للاتحـاد الاشتراكى ومجلس الأمة . وقد جاءت اضطرابات الطلبة وحركة الشباب فى فبراير 1968 ايقانا بوجوب العودة الى طوح مسألة البناء الديمقراطى فى إطار القضية الوطنيـة علـى أن تجربة التغير من جانب الدولة

ثورة التصحيح

وتنفجر الوضع من جديد فى مايو 1971 بما طرح من جديد مشاكل تنظـيم الدولـة والبناء الديمقراطى . وكان طرحها فى هذه المرة ، من جانب التى تمثل الـرأى السـلم المصرى ، أشد سفورا وأكثر حرصا على إدارة النشر فى أسس بناء الدولة . ولكـن صـدر

دستور 1971 ملتزما فى الجوهر بأسس تكون السلطة التى تبناها الدستور السابق ، من حيث اختصاصات رئيس الدولة وطريقة انتخابه وضـبط توزيـع السـلطات , ووظيفـة الاتحـاد الاشتراكى فضلا عن إمكان اتخاذ الإجراءات الاستثنائية محافظة على الوحدة الوطنية وسلامة الوطن (مادة 74) ، إلا أنه تضمن ضمانات لسيادة القانون وكفاية الحريـات الفرديـة ضـد الاعتقال مع وضع تجريد المواطنين من حقهم فى الالتجاه إلى القضاء . وامتنع الاعتقال وممارسات السلطة التى كانت تتسم بطابع الإرهاب المادى للأفراد .

وقد أعلنت ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى فى أغسـطس 1974 عـن إجـرائين ، العضوية الاختيارية ، وتنوع الاتجاهات السياسية فى الاتحاد بما يسمى المنابر ، وقد جـرى تنفيذ الإجراء الأول . وبدأ الإجراء الثانى طور تجربته العملية أخيراً . وان البيانات الرسمية المعلنة لتعد بأن المنابر طريق إلى التنظيمات السياسية ، ولهذه التجربـة علاقـات متبادلـة وتأثير متبادل مع ضمانات الحريات الفردية والعامة ، ومع أسس البناء السياسى وموازينـه . ولا يزال " مصر للمصريين " كما فيه المصريون الأباء ، جديرا بالاتباع .